

# الفصل الثاني

## الرقابة الداخلية

### Internal Control

يهدف هذا الفصل إلى إيضاح ما يلي:

- مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها في المنشآت بشكل عام والمصارف بشكل خاص.
- مكونات الرقابة الداخلية.
- أهمية الرقابة المحاسبية في المصارف ومنشآت الخدمات المالية الأخرى.

# اولاً - مفهوم الرقابة الداخلية وتطورها :

- وضع مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1936 التعريف التالي للرقابة الداخلية ( الضبط الداخلي والرقابة
- هي مجموع المقاييس والطرق، التي تتبناها المؤسسة أو المنشأة) نفسها بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها، وكذلك بقصد ضبط الدقة الحسابية لما هو مقيد في الدفاتر).
- ويتضح من التعريف أن مصطلح ( الضبط الداخلي ) قد استخدم مرادفاً للرقابة الداخلية.
- ومن هنا يمكن القول: إن أهداف الرقابة الداخلية، عندما بدئ الاهتمام بها كانت هي المحافظة على ممتلكات المؤسسة، التي تمثلت بشكل أساسي حينذاك في النقدية. ومن ثم كانت الرقابة الداخلية قواعد لمراقبة النقدية، بهدف حمايتها من الغش والاختلاس، ثم تطورت أهدافها لتشمل حماية الأصول الأخرى، وضمان الدقة الحسابية في الدفاتر، إلى جانب حماية النقدية.
- ومنه فإن الرقابة الداخلية كانت تشتمل على عنصرين هما:
- 1- حماية الأموال، من نقدية وأصول أخرى.
- 2- ضمان الدقة الحسابية، التي بمقتضاها يمكن تفادي الأخطاء والغش.

- وبزيادة توسع المؤسسات، وما صحب ذلك من تضخم في العمليات الإدارية والإشرافية، وتعقيد في مشكلات الإنتاج، والتسويق والإدارة والتمويل، ظهرت الحاجة إلى رفع الكفاية الإنتاجية، في ظل المنافسة الاحتكارية مما دفع لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين، إلى تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية سنة 1949 ، أصبح أكثر التعاريف تطوراً وهو:
- تتضمن الرقابة الداخلية الخطة التنظيمية، وكافة الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً،
- إن مثل هذا التعريف، يمكن أن يشمل رقابة الموازنة، والتكاليف المعيارية، وتقارير التشغيل (الأداء) الدورية، والتحليلات الإحصائية ونشرها، وبرنامج تدريب مخصص لمساعدة الأفراد للنهوض بمسؤولياتهم، وهكذا يتضح أن مفهوم الرقابة الداخلية لم يعد قاصراً على حماية النقدية والأصول الأخرى، وضمان الدقة في البيانات المحاسبية، وإنما تعدى ذلك ليشمل النواحي الفنية والإدارية والإنتاجية، أي أنه أصبح يشتمل على جميع أوجه نشاط المؤسسة.
- ومن المنطقي أن يساير هذا التطور الهائل في مفهوم الرقابة الداخلية، تطور مماثل في أهدافها، حيث أصبحت تهدف إلى :
- 1- الحماية التامة لأموال المؤسسة وأصولها، والعمل على حسن استغلالها.
- 2- التأكد من صحة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر التي تحتوي عليها القوائم المالية ودقتها.
- 3- تخفيض التكاليف والارتقاء بالكفاية الإنتاجية.
- 4- الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.

- ومنذ ذلك الحين، ازداد الاهتمام بالرقابة الداخلية، من قبل الباحثين والهيئات المهنية الأخرى، ففي سنة 1953 صدر تعريف عن معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا هو:
- ( تشير الرقابة الداخلية إلى نظام يتضمن مجموع عمليات مختلفة، من مالية وتنظيمية ومحاسبية، وضعتها الإدارة ضماناً لحسن سير العمل في المؤسسة).
- ويلاحظ أن هذا التعريف مختصر وشامل، ولكن لم يحدد الأهداف، فجاء عاماً، وكانت عموميته هذه على حساب وضوحه،
- وفي عام 1977 صدر عن هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المقبولين الفرنسية التعريف التالي:
- ( الرقابة الداخلية هي مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول، ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة، وإلى تطبيق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء، من جهة أخرى، وتتبع طرائق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على استمراريتها).
- كما صدر تعريف آخر عن لجنة هيئة المحاسبة بانجلترا سنة 1978 كما يلي:
- ( تتضمن الرقابة الداخلية مجموع النظم، من مالية وغيرها، الموضوعة من قبل الإدارة، من أجل توجيه العمليات كافة بالصفة المطلوبة والفعالة، واحترام السياسات الإدارية، وحماية الأصول، وضبط الدقة في البيانات المسجلة).
- كما أوضح المعيار الدولي رقم (315) أن الرقابة الداخلية هي العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية، وفاعلية العمليات وكفاءتها والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة، والرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدد تحقيق أي من هذه الأهداف.

- وفي ضوء ما سبق من التعريفات: يمكن ملاحظة الآتي:
- أ- إن تعريف الرقابة الداخلية ارتبط بالأهداف المتوخى تحقيقها منها، فعندما كانت أهدافها حماية الأصول النقدية، كانت تعرف على أنها مجموعة القواعد والإجراءات التي تتبع لحماية النقدية. وعندما توسعت أهداف الحماية لتشمل سائر تلك الأصول وأهمها المخزون، وتعد هذه الفترة المرحلة الأولى للاهتمام بالرقابة الداخلية،
- وبتوسع حجم المؤسسات، توسعت أهدافها وصار من ضمن تلك الأهداف العمل على تقليل احتمال حدوث الأخطاء والغش، علاوة على حماية الأصول كافة، فتطور مفهومها ليقابل تلك الأهداف، ولعل التعريف الأدق الذي يعكس تلك الأهداف هو التعريف الصادر عن معهد المحاسبين الأمريكيين سنة 1936، ويمكن عد ذلك المرحلة الثانية من تطور الرقابة الداخلية وبزيادة الاهتمام بتحقيق كفاية استخدام الموارد المتاحة، ورفع الكفاية الإنتاجية، ويظهر ذلك جلياً في التعريفات المعاصرة انطلاقاً من تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين الصادر سنة 1949، ويمكن عد هذه الفترة المرحلة الثالثة من تطور الرقابة الداخلية.
- ب- إن التعريفات المعاصرة هذه تكاد تكون منسجمة فيما بينها، سواء من ناحية الأهداف أو من ناحية الوسائل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول المقارن التالي:
- مقارنة لأهداف الرقابة الداخلية ووسائلها

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC	معهد المحاسبين القانونيين باتجلترا PCCAB-1978	الهيئة الفرنسية للخبراء المحاسبين-ECCA 1977	المجمع الأمريكي للمحاسبين-AICPA 1949
<p>1- الحماية الكاملة: آ- الاصول بأنواعها. ب- ضبط الدقة والاكتمال للسجلات المحاسبية وتهينة المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب. ج- منع واكتشاف الغش والخطأ.</p>	<p>1- الحماية: آ- الاصول بأنواعها. ب- ضبط الدقة في البيانات المحاسبية.</p>	<p>1- ضمان المحافظة (الحماية) على: آ- الاصول بأنواعها. ب- نوعية المعلومات</p>	<p>الأهداف: 1- الحماية آ- الاصول بأنواعها ب- ضبط الدقة والثقة في البيانات المحاسبية</p>
<p>2- الالتزام بالسياسات الإدارية والخطط والإجراءات والقوانين والتنظيمات</p>	<p>2- احترام السياسات الإدارية</p>	<p>2- تطبيق تعليمات الإدارة</p>	<p>2- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً</p>
<p>3- ضمان إدارة منظمة وكفء للعمل</p>	<p>3- توجيه سائر العمليات بالصفة المطلوبة</p>	<p>3- تدعيم الأداء وتحسينه</p>	<p>3- الارتقاء بالكفاية الإنتاجية</p>
<p>- السياسات والإجراءات سواء كانت متعلقة بشكل مباشر بوظائف النظام المحاسبي أو غير متعلقة بها.</p>	<p>- مجموع النظم من مالية وغيرها</p>	<p>- التنظيم - طرائق كل نشاط وإجراءاته</p>	<p>الوسائل: - الحطة التنظيمية - سائر الطرائق والمقاييس المتناسقة</p>

- يلاحظ في الجدول أعلاه، أن التعريفات الأربعة المعاصرة للرقابة الداخلية، تشترك في أهداف الحماية، وضبط الدقة في البيانات المحاسبية، والالتزام بالسياسات الإدارية، أما هدف رفع الكفاية الإنتاجية، فقد ظهر صريحاً في تعريف AICPA في حين:
- - أن تعريف ECCA: أشار إلى تدعيم الأداء وتحسينه، مما يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية.
- - أن تعريف PCCAB : أشار إلى توجيه العمليات كافة بالصفة المطلوبة، ولاشك في أن توجيه العمليات الوجهة السليمة يعني العمل على رفع الكفاية الإنتاجية هو الآخر.
- - أما تعريف IFAC : فقد امتاز في التعبير عن ذلك بعبارة ( الاستخدام الاقتصادي الفعال للموارد).
- ومن هنا يمكن القول إن هذه التعريفات لم تخرج عن الخطوط العريضة التي رسمها تعريف المجمع الأمريكي للمحاسبين عام 1949 ، وإن اختلف أسلوب التعبير عنها.
- ويلاحظ أيضاً، إن هذه التعريفات تضمنت المنهج المتبع نفسه من قبل (AICPA) في تعريف الرقابة الداخلية، حيث انطلقت من الوسائل لتصل إلى الأهداف في تعريف الرقابة الداخلية، وبناءً عليه، فإن مناقشة هذه الأهداف تلقي الضوء على طبيعة الوسائل والإجراءات التي تنطوي عليها الرقابة الداخلية، ومن ثم يمكن تحديد مكوناتها.

# ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية:

- الهدف الأول : حماية الأصول :
- يقتضي تحليل هذا الهدف معرفة المقصود بكل من الحماية والأصول:
- الحماية: تتعدد التفسيرات الخاصة بكلمة ( حماية) فقد يقصد بها الوقاية من الأخطاء المتعمدة في معالجة العمليات، (الغش) وليس خطأ، والخطأ هو ما يرتكب عن غير قصد أو تعمد، وقد يقصد بها كل وسائل المحافظة على الأصول ضد الأمور غير المرغوب فيها كافة مثل: الغش والاختلاس، والسرقه، بالإضافة إلى الأخطاء وأخطار الحرائق،
- وطبقاً لرأي لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين، فإن كلمة (حماية) تعني وقاية الأصول من الخسائر التي قد تنتج عن الغش، أو الأخطاء، وغيرها
- وأما الأصول المقصود حمايتها فهي تتضمن الأصول الثابتة كالأبنية، والعقارات، والتجهيزات، والأصول المتداولة، كالنقدية والمخزون...
- وتتم حماية الأصول الثابتة بصيانتها والمحافظة عليها ضد أخطار الحرائق، وتتم حماية الأصول المتداولة بالمحافظة عليها ضد السرقة والاختلاس، والغش، والأخطاء، والأمور الأخرى غير المرغوب فيها كالحرائق مثلاً.
- وتقع المسؤولية كاملة على الإدارة في المحافظة على الأصول، ويتم التحقق من الحماية الكاملة والمستمرة هذه ، عن طريق مطابقة الأرصدة الدفترية في السجلات المحاسبية مع الأصول المادية المتوافرة، بالإضافة إلى كون كل المدخلات والمخرجات خلال الفترة المالية المعينة، كاملة وقانونية ومصرحاً بها ومثبتة.

- **الهدف الثاني : دقة البيانات المحاسبية وتكاملها وملاءمتها:**
- تعني دقة البيانات أن تكون المعلومات موضوعية، تعطي صورة عادلة عن وضع المؤسسة ضمن بيئة نشاطها، وأن تكون هذه المعلومات حاضرة وجاهزة بالشكل الكامل والملائم، وفي الوقت المناسب، خدمة للأطراف المستفيدة،
- لتطبيق الرقابة الداخلية على البيانات المحاسبية تتم هذه العمليات عبر سلسلة من الخطوات هي : التصريح بالعمليات، تنفيذها، تسجيلها في الدفاتر، والمحاسبة عن نتائجها. ذلك يمكن الوثوق فيها وعدها دقيقة وملائمة وكاملة .
- **الهدف الثالث: الالتزام بالسياسات الإدارية:**
- تتم ترجمة أهداف المؤسسة إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة، التي تغطي جوانب المؤسسة كافة، وتصدر الإدارة بذلك قرارات وتعليمات واضحة وملائمة لا تحتمل التأويل، توجهها إلى منفذي العمليات المختلفة، عبر المستويات الإدارية، حتى يمكن التقيد بها وتنفيذها كما رسمت
- . ويرتبط تحديد المسؤوليات بوضع السياسات والخطط والإجراءات الواجب اتباعها، ويرافق تحديد المسؤوليات تفويض السلطات بما يتناسب وحجم المسؤوليات.

## • الهدف الرابع: الاستخدام الاقتصادي للكفاء للموارد:

• يعني الاستخدام الاقتصادي للموارد، تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاية الإنتاجية في استخدام تلك الموارد. وتعني الكفاية قدرة المؤسسة ( أو أي نشاط أو وظيفة معينة) على تحقيق الهدف المحدد أقل تكلفة ممكنة. وتتبع عدة أساليب للارتقاء بالكفاية الإنتاجية، من أهمها الموازنات التخطيطية، والتكاليف المعيارية، ودراسة الزمن والحركة، ورقابة الجودة، وتدريب العاملين لرفع مستوى أدائهم.... الخ.

• ومع ظهور عدد من الأمثلة بشأن التقارير المالية المزورة في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، دعت منظمات المحاسبة الرئيسية في أمريكا اللجنة الوطنية حول التقارير المالية المزورة (لجنة تريديواي) لدراسة العوامل المسببة لوضع التقارير المزورة، من أجل التقليل من حدوثها ووضع عدداً من التوصيات تطرقت بشكل مباشر إلى الرقابة الداخلية، وعلى سبيل المثال، فقد شددت التوصيات على أهمية لجنة المراجعة المؤهلة، وأهمية العمل الهادف والفاعل للمراجعة الداخلية، وتطوير معيار مشترك لتقويم الرقابة الداخلية، كما أعدت لجنة رعاية المنظمات (COSO) دراسة تتصح بما يلي:

• 1- وضع تعريف مشترك للرقابة الداخلية لخدمة حاجيات الأطراف المختلفة.

• 2- تأمين معيار تستطيع من خلاله الشركات الأخرى تقويم أنظمتها الرقابية والعمل على تطويرها.

• وتعرف الدراسة التي هي بعنوان الرقابة الداخلية على أنها العملية التي تنجز من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الآخرين، والتي صممت من أجل توفير ضمانة معقولة تتعلق بتحقيق الأهداف في النماذج التالية:

• \* الاعتماد على التقارير المالية.

• \* كفاءة العمليات وفعاليتها.

• \* التوافق والانسجام مع القوانين والأنظمة المطبقة.

• ، يوضح التعريف بأن الرقابة الداخلية لا يمكنها من ناحية الواقع، تأمين الضمانة المطلقة التي تحقق جميع أهداف المنظمة، كما يبين مفهوم الضمنة المعقولة بأن تكلفة الرقابة الداخلية للمنظمة يجب ألا تتجاوز المكاسب التي يجب الحصول عليها.

## • ثالثاً - مكونات الرقابة الداخلية:

• تشمل الرقابة الداخلية خمسة عناصر تصممها الإدارة وتنفذها لتوفير تأكيد ملائم على تحقيق أهداف الرقابة، ويطلق عليها مكونات الرقابة وهي ،

• بيئة الرقابة

• تقويم المخاطر

• الرقابة

• المعلومات والتوصيل

• المراقبة

• وهذه المكونات هي:

### • 1- بيئة الرقابة:

• يقصد من بيئة الرقابة الموقف العمومي للمديرين والإدارة وإدراكهم وأفعالهم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية وأهميته في المنشأة. حيث إنها تمثل المظلة للمكونات الأخرى، ومن دون وجود بيئة رقابة فعالة، لن ينتج عن العناصر الأخرى رقابة داخلية فعالة

• ففي بيئة رقابية قوية مثلاً كتلك التي تستخدم الموازنات التقديرية بشكل محكم، وتوظف المراجعة الداخلية بشكل فعال، ومع ذلك، فالبيئة القوية لا تستطيع وحدها ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية.

• حيث إن موقف الإدارة العليا هو الذي سيحدد جوهر الرقابة الفعالة، فإذا كانت الإدارة العليا تعتقد أن الرقابة مهمة سيشعر العاملون في الشركة بهذا وسيستجيبون لذلك من خلال مراعاتهم للضوابط الموضوعية

## • أ- القيم الأخلاقية والاستقامة:

• إن القيم الأخلاقية والاستقامة تشمل الإجراءات التي تتخذها الإدارة لإزالة أو التقليل من المحرضات والمغريات التي تشجع الأفراد على التورط بتصرفات غير قانونية، أو غير أخلاقية.

## • ب- الالتزام بالكفاءة:

• تتمثل الكفاءة بالمعرفة والمهارات الضرورية لإنجاز الأعمال التي تحدد عمل الفرد، وتتضمن أيضاً اعتبارات الإدارة لمستويات الكفاءة لعمل محدد، وكيف تترجم هذه المستويات إلى المهارات والمعرفة اللازمة.

## • ج- وظائف مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وبخاصة لجنة المراجعة:

• يتمثل مجلس الإدارة الجيد في المجلس الذي يعمل بشكل مستقل عن الإدارة، ويقوم أفراد بمتابعة أنشطة الإدارة وفحصها، ويقوم المجلس بتفويض الإدارة بمسؤولية الرقابة الداخلية، ويكون مسؤولاً عن تقديم تقويمات مستقبلية منتظمة عن نظام الرقابة الداخلية الموضوع من قبل الإدارة، وتقوم بالاتصال باستمرار بكل من المراجعين الداخليين والخارجيين،

## د- فلسفة الإدارة وأساليب التشغيل المنفذة لهذه الفلسفة:

- تقدم الإدارة – عبر نشاطاتها- دلالات واضحة للموظفين حول أهمية الرقابة الداخلية، فعلى سبيل المثال هل تتحمل الإدارة المخاطر الكبيرة؟ أو أنها تعارض المخاطرة؟ هل يتم وضع خطط الأرباح وبيانات الموازنة على أساس أفضل ما يمكن، هل يمكن وصف الإدارة على أنها إدارة بيروقراطية أو إدارة هزيلة أم أنها إدارة جيدة؟ إن فهم هذه النواحي ومثيلاتها عن فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل يساعد المراجع على فهم موقف الإدارة من الرقابة الداخلية.
- من الضروري أن يفهم المراجع الهيكل التنظيمي للمشروع لأن هذا يحدد خطوط السلطة والمسؤولية، ويساعده على التعرف إلى الإدارة والعناصر الوظيفية للعمل، ويدرك كيف يتم تطبيق الضوابط الرقابية.

## و- نظم الرقابة الإدارية:

- بما في ذلك وظيفة المراجعة الداخلية، وسياسات تعيين الأفراد وتشغيلهم وإجراءاتها، والفصل بين هذه الواجبات، هذه النظم التي تتضمن المذكرات من الإدارة العليا بخصوص أهمية الرقابة والأمور المرتبطة بها، والخطط التشغيلية والتنظيمية، وتوصيف عمل الموظفين والسياسات المرتبطة بها.

## ز- سياسات الموارد البشرية في المشروع وممارساتها:

- يشكل الأفراد أهم نواحي الرقابة الداخلية، فالأفراد الأمناء والأكفاء قادرون على الأداء بمستوى رفيع حتى مع وجود القليل من الضوابط، في حين أنه مع وجود العديد من الضوابط يمكن إذا كان الأفراد غير أكفاء أو أمناء أن يؤدي إلى تخفيض وجود النظام إلى مستوى ضعيف جداً، ومع ذلك يجب أن يكون في المنشأة نظام جيد يتعلق بتعيين الأفراد وتقويمهم وتدريبهم وترقيتهم ومنحهم مكافآت، لأن مثل هذه الأمور تعدّ جانباً مهماً في هيكل الرقابة الداخلية
- ويحصل المراجع على معلومات حول كل نقطة من النقاط الواردة أعلاه، ثم يستخدم هذه المعلومات لتقويم مواقف الإدارة والمديرين وإدراكهم لأهمية الرقابة،

## 2 - تقويم المخاطر:

- يمثل تقويم المخاطر عملية تقويمية لفعالية النظام المحاسبي، ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية، أو اكتشافها وتصحيحها. كما ينبغي على الإدارة تقدير المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية وتحليلها بشكل يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
- هذه المخاطر ينبغي على الإدارة معالجتها، وذلك بما ينسجم مع الظروف الاقتصادية والتشغيلية، فالرقابة الداخلية الفعالة في ظل ظروف معينة لن تكون فعالة في ظل ظروف أخرى.
- فيجب على الإدارة أن تسلط الضوء على المخاطر على كافة مستويات المنظمة، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها. وأول خطوة مهمة بالنسبة للإدارة تكمن في تحديد العوامل التي قد تزيد من المخاطر، فالفشل في تحقيق الأهداف السابقة، ونوعية الأفراد، والتشتت الجغرافي لعمليات المشروع، وتركيبية عمليات المشروع، وإدخال تقنيات جديدة للمعلومات، ودخول منافسين جدد جميعها أمثلة على العوامل التي قد تؤدي إلى ازدياد المخاطر.
- وحالما يتم تحديد المخاطر تقوم الإدارة بتقدير أهمية هذه المخاطر وتقدير احتمالات وقوعها، واتخاذ الإجراءات الواجب إتباعها للتقليل من تأثيرات هذه المخاطر إلى حدٍ مقبول.
- ويختلف تقدير الإدارة للمخاطر عن تقدير المراجع لها، ولكنها ترتبط بها، فالإدارة تقوم بتقدير المخاطر بوصفها جزءاً من عملية تطبيق رقابة داخلية وتطبيقها للتقليل من الأخطاء والتلاعب.
- أما مراجعو الحسابات فيقومون بتقدير المخاطر كي يقرروا حجم الأدلة الضروري في المراجعة، فإذا قامت الإدارة بتقدير فعال للمخاطر ومواجهه لها، سيقوم المراجع التالي بتجميع أدلة أقل.
- ويحصل المراجع على معلومات عن عملية تقويم الإدارة للمخاطر عن طريق تحديد كيفية تعريف الإدارة للمخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية، وتقويم أهميتها واحتمالات وقوعها، واختيار الإجراءات اللازمة لمواجهتها. وأكثر الطرق انتشاراً في الحصول على هذا الفهم هي طريقة الاستقصاء (الاستبانة) والحوار مع الإدارة.

### • 3- أنشطة الرقابة:

• تتمثل أنشطة الرقابة في السياسات والإجراءات، بالإضافة إلى تلك السياسات والإجراءات الخاصة بالمكونات الأربعة الأخرى التي اعتمدها الإدارة، لغرض تحقيق الأهداف الخاصة بالمنشأة، ويوجد العديد من الإجراءات الرقابية في أي منشأة. إلا أن أهم هذه الأنشطة هي:

#### • أ- الفصل الملائم بين الواجبات:

• هناك أربعة إرشادات عامة ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى مراجعي الحسابات تتعلق بالفصل الملائم بين الواجبات ، وذلك بهدف منع الخطأ والتلاعب وهي التالية:

#### • - الفصل بين حيافة الأصول والمحاسبة عنها:

• إن سبب هوحماية الشركة من الاختلاس، فعندما يقوم شخص واحد بتأدية الوظيفتين يكون هنالك خطر متزايد من أن يقوم هذا الشخص بالتصرف بالأصول، وأن يقوم بتعديل السجلات لكي يبعد عن نفسه المسؤولية.

#### • - الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية وحيافة ما يرتبط بها من أصول :

• فعلى سبيل المثال يجب ألا يقوم الشخص ذاته الذي يقرر عملية دفع فاتورة شراء ما بالتوقيع على شيك دفع الفاتورة، لأن تمتع الشخص ذاته بسلطة إقرار العمليات وإدارة الأصول المتعلقة بها تزيد من احتمالات الاختلاس في الشركة.

#### • - الفصل بين مسؤولية التشغيل ومسؤولية إمساك الدفاتر المحاسبية:

• إذا كانت كل دائرة أو قسم في الشركة مسؤولاً عن إعداد سجلاته سيكون هنالك ميل إلى التلاعب بالنتائج لتحسين صورة الأداء. ولضمان عدم التحريف في المعلومات ينبغي إناطة مسؤولية مسك الدفاتر بدائرة منفصلة تحت إشراف الإدارة المالية أو الحسابات.

#### • - الفصل بين الواجبات في إطار تكنولوجيا المعلومات:

• في حال التشغيل الالكتروني للبيانات ينبغي أن يتم الفصل بين ما يلي:

• أ- محلل النظم. ب- المبرمج . ج- مشغل الحاسب.

• د- أمين المكتبة. هـ- مجموعة رقابة البيانات.

## • ب- الترخيص الملائم لعمليات المالية والأنشطة:

• كي تكون الضوابط الرقابية مرضية، يجب التفريق بين السلطة عامة أو محددة. وتعني السلطة العامة أن الإدارة تضع السياسات التي يجب اتباعها داخل الشركة. ويتم إصدار التعليمات إلى الموظفين لتنفيذ هذه السياسات ومن أمثلة ذلك إصدار قوائم أسعار ثابتة لبيع السلع، وحدود الائتمان للزبائن.

• أما السلطة المحددة على العمليات المالية، تفضل إعطاء التفويضات وفقاً لكل حالة على حدة، ومثال على ذلك إعطاء مدير المبيعات تفويضاً بعملية بيع إحدى السيارات المستخدمة في الشركة.

• إلى جانب ذلك ينبغي أن نفرق ما بين التفويض ( الترخيص) والموافقة، فالتفويض ( الترخيص) يعبر عن قرار يتعلق بفئة عامة من العمليات المالية، أو بعمليات مالية محددة. أما الموافقة فتتعلق بتطبيق قرارات الإدارة الخاصة بالتفويض ( الترخيص) العام.

## • ج- الوثائق والسجلات الكافية:

• تمثل الوثائق والسجلات أشياء ملموسة يتم من خلالها تسجيل العمليات المالية وتلخيصها وهي متنوعة ومتعددة مثل فواتير البيع، فواتير الشراء، طلبات الشراء، الدفاتر المحاسبية، اليوميات المحاسبية، بطاقات التكاليف، بطاقات العاملين... الخ.

• ويتم الاحتفاظ بالعديد منها على شكل ملفات حاسوبية وإن عدم توافر الوثائق والسجلات يتسبب بمشاكل كبيرة في مجال الرقابة، وينبغي أن تكون الوثائق والسجلات ملائمة وكافية لتقديم ضمان معقول عن وجود الرقابة الكافية على الأصول من جهة، وعلى التسجيل الصحيح لكافة العمليات المالية من جهة ثانية.

## • د- الرقابة المادية على الأصول والسجلات:

• من الضروري أن توجد ضوابط رقابية كافية وملائمة لحماية الأصول والسجلات لأنه لو تركت الأصول بدون حماية يمكن أن تسرق، وفي حال استخدام الحاسوب ينبغي وضع ضوابط كافية لحماية البرامج وملفات البيانات والأجهزة. ومن أمثلة الحماية على الأصول والسجلات التأمين على هذه الأصول، وحفظ السجلات في خزائن حديدية.

## • هـ التحقق الداخلي المستقل على الأداء:

• العنصر الأخير من إجراءات الرقابة هو المراقبة الدقيقة والمستمرة للعناصر الأربعة الأخرى التي غالباً ما تدعى بالتحقيق الداخلي، وتأتي الحاجة إلى التحقيق الداخلي من كون الرقابة الداخلية تميل إلى التبدل مع مرور الوقت ما لم تكن هناك آلية للمراجعة المتكررة.

• ويجب أن يتمتع الشخص الذي ينفذ إجراءات التحقق بالاستقلال. بحيث يكون محايداً عن الأفراد المسؤولين أساساً عن إعداد القوائم المالية. والطريقة الأفضل للتحقق الداخلي والأقل كلفة هي طريقة فصل المهام التي تمت مناقشتها سابقاً. فعلى سبيل المثال، عندما يقوم شخص مستقل عن الدفاتر المحاسبية ومعالجة النقدية بإعداد التسوية مع المصرف، ستوجد فرصة للتحقق دون تحمل تكاليف إضافية.

• وذكر المعيار الدولي رقم(400) فئات أخرى تختلف عن الفئات الخمس السابقة، حيث جاء فيه الإجراءات التالية:

• - تقديم التقارير واختيار المطابقات وتأييدها.

• - فحص الدقة الحسابية للسجلات.

• \* التغيير في برامج الحاسوب.

• \* حرية الوصول إلى ملفات المعلومات.

• - الاحتفاظ بالحسابات الإجمالية وموازين المراجعة، وإعادة النظر فيها.

• - مقارنة المعلومات الداخلية مع المصادر الخارجية للمعلومات.

• - مقارنة نتائج جرد النقدية والأوراق المالية والمخزون مع السجلات المحاسبية.

• - تحديد حرية الوصول الفعلي المباشر إلى الأصول والسجلات.

• - مقارنة النتائج المالية بمبالغ الموازنات التخطيطية وتحليلها.

## 4- المعلومات والتوصل:

- إن الغرض من نظام المعلومات والتوصل المحاسبي يكمن في : تحديد العمليات المالية للشركة، وتجميعها، وتصنيفها، وتحليلها، والتقرير عنها، وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها،
- ويرتبط بنظام المعلومات والتوصل العديد من المكونات الفرعية التي يعتمد تشكلها على أصناف العمليات المالية مثل المبيعات، المردودات ومسموحات المبيعات، المتحصلات النقدية، الحيازة، الاستثمار، الإنتاج.... الخ.
- وينبغي أن يحقق النظام المحاسبي لكل مجموعة من العمليات المالية أهداف المراجعة الستة المرتبطة بالعمليات المالية والمتمثلة في ( الوجود، الكمال، الدقة، التبويب، التوقيت، الترحيل، التلخيص)، فعلى سبيل المثال أن يتم تصميم دورة المبيعات بما يؤدي إلى التحقق من أن كافة البضائع المشحونة من قبل الشركة قد سجلت على نحو صحيح على أنها مبيعات ( هدفها الكمال والدقة) وأن ذلك قد ظهر في القوائم المالية في الفترة المناسبة ( هدف التوقيت) ، كما يجب على النظام أن يتحاشى التكرار في تسجيل العملية، أو أن يتم تسجيل المبيعات التي لم يتم شحنها ( هدف الوجود).
- يتحقق هذا ويتم توثيقه عن طريق وصف للنظام أو بوساطة جدول يظهر سير العملية. وغالباً ما يتم تحديد عمل نظام المعلومات المحاسبي عن طريق تتبع إحدى عمليات عبر النظام أو بضعة منها.

## 5- المراقبة:

- تتعلق المراقبة بالتقويم الدائم أو الدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية، ويتم ذلك من قبل الإدارة بهدف تحديد فيما إذا كانت الضوابط تؤدي الغرض من وضعها، وأنها يجري تعديلها بما يتناسب مع تغير الظروف، ويتم التوصل إلى المعلومات المتعلقة بالتقويم والتعديل من عدة مصادر تشمل: دراسة الرقابة الداخلية الحالية، تقارير المراجعة الداخلية، تقارير الهيئات التنظيمية، التغذية المرتدة من العاملين، وشكاوى الزبائن بخصوص حساباتهم،
- يفضل أن يكون في الشركة هيئة داخلية تتمثل وظيفتها في تحقيق متابعة فعالة لما يدور في الشركة. وكي تمارس هذه الهيئة وظيفتها بكفاءة ينبغي أن تكون مستقلة عن إدارات الشركة، وأن ترفع تقريرها إلى أعلى مستوى من السلطة داخل الشركة مباشرة، سواء كان ذلك إلى الإدارة العليا أو إلى لجنة المراجعة.
- والمراجعة الداخلية كما عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تتمثل في مراجعة العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر، حيث تنفذ من قبل أشخاص يعينون أو يستخدمون وفق شروط خاصة. عمل رقابي يقوم تلك الأعمال، ويقيس فعالية أساليب الرقابة الأخرى ويقومها.
- وتظهر الحاجة إلى إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية كلما توسعت المشروعات وتعقدت عملياتها وبرزت مسألة الكفاية.
- - وإن اطلاع المراجعين الداخليين على صميم الأعمال كونهم مستخدمين بشكل دائم لدى المصرف، يتيح لهم الاحتكاك بالمستويات الإدارية كافة في المصرف، ويوفر لهم معلومات كثيرة بعضها ذات طبيعة خاصة، وبذلك يصبح المراجع الداخلي مستودعاً مهماً للمعطيات والمعلومات، وتكون لديه معرفة بالعمل، وهذا ما يجعله قادراً على تنفيذ الأعمال ذات الطبيعة الخاصة.
- أن المراجعة الداخلية، أو كما يسميها بعضهم إدارة الرقابة الداخلية، تهتم بتنفيذ فروع الرقابة كافة وتطويرها، كالرقابة المحاسبية، والرقابة الإدارية، والضبط الداخلي،

<p>منح السلطة والمسؤولية</p> <p>سياسات المصادر البشرية وممارستها</p>		
<p>عمليات تقييم المخاطر</p> <p>تحديد العوامل التي تؤثر في المخاطر، تقدير أهمية المخاطر واحتمال حدوثها، تحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر. تأكيدات الإدارة التي يجب أن تحقق.</p> <p>الوجود والدقة</p> <p>الإتمام</p> <p>التقويمات أو التخصيصات.</p> <p>الحقوق والالتزامات</p> <p>العرض والتصنيف</p>	<p>تحديد الإدارة للمخاطر المتعلقة بإعداد البيانات المالية وتحليلها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.</p>	<p>تقويم المخاطر</p>
<p>أنواع عمليات المراقبة المحددة.</p> <p>الفصل الكافي للمهام</p> <p>الإقرار المناسب للعمليات والنشاطات</p> <p>الوثائق والسجلات الكافية</p> <p>الرقابة الملموسة على الأصول والسجلات</p> <p>التدقيق المستقل على الأداء</p>	<p>السياسات والتدابير التي وضعتها الإدارة لتحقيق أهدافها في وضع التقارير المالية.</p>	<p>أنشطة الرقابة</p>
<p>الأهداف التي يجب تحقيقها من المراجعة حسابات العمليات المرتبطة:</p> <p>الوجود</p> <p>الكمال</p> <p>الدقة</p> <p>التصنيف</p> <p>التوقيت</p> <p>الترتيب والتلخيص</p>	<p>الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتصنيف وتسجيل ورفع تقارير بعمليات كيان ما وكذلك الحفاظ على إمكانية القيام بعملية المحاسبة للأصول المرتبطة.</p>	<p>المعلومات والتوصيل</p>
<p>غير قابلة للتطبيق.</p>	<p>تقديرات الإدارة الدائمة أو الدورية لجودة أداء عمليات الرقابة الداخلية ما إذا كانت الضوابط تؤدي العمل الذي وضعت من أجله ويتم تعديلها عند الحاجة.</p>	<p>المراقبة</p>

## • خامساً: الرقابة المحاسبية:

• كان للمصارف دوراً مهماً في تطوير المحاسبة عن طريق تطبيق طريقة القيد المزدوج في عصر التجارة التي كان للمصارف دور مهم في صرف العملات وإيداعها وتسليفها. إذ كانت المحاسبة في تلك الفترة تعمل بموجب قيود مفردة وليست مزدوجة، بدءاً الصيرافة في إيطاليا العمل بها، وقد أرخها لوقا باشيلو في كتاب للرياضيات عام 1493.

• وقد كان إصدار ميزان مراجعة يومي تظهر فيه حركة العمليات والأرصدة النهائية في نهاية كل يوم، ويتم التأكد من سلامة الأرصدة النقدية لإشعار الصراف أو إدارة المصرف إذ إن العمليات التي سجلت كانت مزدوجة، جانبها المدين يساوي الجانب الدائن وإذا كان الرصيد غير متوازن فإن ثمة خطأ قد حدث.

• كما استخدم المصرف الحسابات الإجمالية والحسابات المساعدة للتأكد من التطابق بين مجموع الحسابات المساعدة والحساب العام، فإن مجموعة حسابات المودعين يجب أن تساوي حساب المودعين الإجمالي، وإذا كانت حسابات المودعين الإجمالي قد قسمت لعدة أنواع كالودائع لأجل، والحسابات الجارية التي يمكن سحبها فوراً، فإن رصيد كل واحد من هذه الحسابات يجب أن يساوي مجموع الحسابات الفرعية التي تكون هذا الحساب، وقد عرضت القوائم المالية للمصرف

• وإذا كانت الرقابة المحاسبية اليدوية كانت تتم من خلال توقيع الموظف المسؤول مما يشعر بموافقته على العملية، فإن هذه الموافقة تحولت إلى موافقة الكترونية بحيث لا يتم تسجيل العملية بشكل نهائي إلا إذا حصلت الموافقة الالكترونية من الشخص المسؤول، وإن تخصص هذا المسؤول بكلمة سر معينة لا يسمح لغيره بالإطلاع عليها جعلت هذه الموافقة تسير بأمان، وإن تغيير كلمات السر باستمرار، والتعرف إلى المستخدم قبل السماح بالدخول على الشبكة، هي إجراءات رقابية تمثل نماذج من الرقابة المحاسبية الالكترونية.

• ومهما تكن الوسائل المستخدمة فإن الرقابة المحاسبية تقتضي مقارنة العد الفعلي للنقدية المتوافرة في الصناديق، مع أرصدة الصناديق الدفترية قد يقتضي التصحيح.

- وصار التقسيم يتركز على فصل العاملين بتكنولوجيا المعلومات IT عن بقية العاملين في تنفيذ العمليات اليومية المختلفة.
- إلا أن الفصل بين السلطات يبقى عرضة لحدود أهمها :
- أ- إن التوسع بتقسيم العمل يؤدي إلى رفع التكلفة مما يضطر الإدارة إلى دمج بعض الوظائف مع بعضها البعض وهذا هو السبب الذي سمح لأمين الصندوق بأن يسجل العملية وينفذها في نفس الوقت إلا أن الموافقة عليها بقيت مصادرة في النظم الالكترونية.
- ب- احتمال الخطأ:
- بالرغم من الفصل بين الواجبات إلا أن الخطأ يتسرب أحياناً ويفشل الفصل بين الواجبات في اكتشافها.
- ج- التآمر بين الموظفين: .
- د- تجاوزات الإدارة العليا:
- وقد يعتمد مدير المصرف إلى إعطاء موافقته على إقراض أحد الصناعيين.
- من دون عرض الأمر على الاستعلام المصرفي واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل الموافقة على القرض، وحين يمتنع هذا الصناعي عن الدفع لا يسأل المدير العام عن سبب إقراضه من دون المرور بالإجراءات الروتينية التي تقتضيها الرقابة الداخلية.
- هـ- التكافؤ بين الصلاحية والمسؤولية:
- ويعني ذلك أن تقسيم العمل يتم من خلال التنظيم الإداري القائم، وتمثل التوقيعات التي يثبتها الموظفون على المعاملات إشعاراً بموافقتهم ضمن حدود السلطات الممنوحة لهم، فليس من المنطقي أن يوافق على المعاملة أو يرفضها شخص ليس له علاقة فيها، كأن يرفض المراجع الداخلي في المصرف مثلاً تسليف أحد طالبي القرض، إذ إن دور المراجع الداخلي هو الرقابة بعد التنفيذ وليس قبله

## • سادساً- الإبلاغ عن فعالية الرقابة الداخلية:

• ساهم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدور فعال في تطور الاهتمام بالرقابة الداخلية، وإعداد التقارير عن فعاليتها، وذلك من خلال العديد من النشرات والتقارير المهنية، وأهم هذه النشرات هي نشرة معايير المراجعة رقم(55) التي فرضت التزاماً مهنيًا على المراجع بالحصول على فهم كافٍ لهيكل الرقابة الداخلية، الذي يتضمن بيئة الرقابة، والنظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة، والنشرة رقم(60) التي تتطلب من المراجع إخطار لجنة المراجعة بأوجه القصور المهمة في تصميم هيكل الرقابة الداخلية أو تشغيله، التي قد تؤثر عكسياً في قدرة المنشأة على تسجيل البيانات المالية أو تشغيلها أو تلخيصها أو إعدادها. تتسجم مع تأكيد الإدارة عن القوائم المالية، كما أصدر المجمع في عام 1993 تقريراً تضمن توصية لهيئة تداول الأوراق المالية بأن يتضمن التقرير السنوي لكل شركة مسجلة، تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية، وتقريراً للمراجع الخارجي يتضمن رأيه بخصوص ذلك، كما أصدر المجمع النشرة رقم(78) أشار فيها إلى أن الرقابة الداخلية تعدّ خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، وأن مجتمع الاستثمار في حاجة إلى معرفة نتائج إجراء تقييم مستقل لمدى قوة هذا الخط. لذا وانطلاقاً من ذلك فإن المراجع ملزم بإعداد تقرير حول تأكيد الإدارة بخصوص فعالية الرقابة الداخلية وليس عن فعالية الرقابة الداخلية، ولكن بعد تقييم الأدلة التي يتم الحصول عليها. وإن محتويات تقرير المراجع تعتمد على الطريقة التي تستخدمها الإدارة في إعداد تأكيدها عن فعالية الرقابة الداخلية، حيث إن الإدارة قد تعدّ تأكيدها في صورة تقرير منفصل أو في صورة خطاب يوجه للمراجع. وفي حالة إعداد الإدارة لتأكيدها في صورة تقرير منفصل، فإنه من الضروري أن يتضمن تقرير المراجع عن تأكيد الإدارة بخصوص فعالية الرقابة الداخلية، الفقرات التالية:

• 1- فقرة افتتاحية.

• 2- فقرة النطاق.

• 3- فقرة الحدود الملازمة.

• 4- فقرة إبداء الرأي.

• وقد نص قانون Serbans oxley على ضرورة قيام الإدارة بإعداد تقرير لتقييم الرقابة الداخلية، ثم قيام المراجع بتقييم هذا التقرير وإبداء رأيه بمدى صدقه ودقته، ونعتقد أن على المعايير الدولية أن تحذو حذو المشرع الأمريكي الذي أخذ يجد صدق مماثلاً في بعض الدول الأخر كبريطانيا وأستراليا، نظراً إلى أهمية قيام الإدارة بالتقرير عن الرقابة الداخلية، وقيام المراجع ببيان رأيه في مصداقية هذا التقرير، ونبين فيما يلي نموذجاً لذلك التقرير:

## سادساً- الإبلاغ عن فعالية الرقابة الداخلية:

ساهم المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بدور فعال في تطور الاهتمام بالرقابة الداخلية، وإعداد التقارير عن فعاليتها، وذلك من خلال العديد من النشرات والتقارير المهنية، وأهم هذه النشرات هي نشرة معايير المراجعة رقم(55) التي فرضت التزاماً مهنيًا على المراجع بالحصول على فهم كافٍ لهيكل الرقابة الداخلية، الذي يتضمن بيئة الرقابة، والنظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة، والنشرة رقم(60) التي تتطلب من المراجع إخطار لجنة المراجعة بأوجه القصور المهمة في تصميم هيكل الرقابة الداخلية أو تشغيله، التي قد تؤثر عكسياً في قدرة المنشأة على تسجيل البيانات المالية أو تشغيلها أو تلخيصها أو إعدادها. تنسجم مع تأكيد الإدارة عن القوائم المالية، كما أصدر المجمع في عام 1993 تقريراً تضمن توصية لهيئة تداول الأوراق المالية بأن يتضمن التقرير السنوي لكل شركة مسجلة، تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية، وتقريراً للمراجع الخارجي يتضمن رأيه بخصوص ذلك، كما أصدر المجمع النشرة رقم(78) أشار فيها إلى أن الرقابة الداخلية تعدّ خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، وإن محتويات تقرير المراجع تعتمد على الطريقة التي تستخدمها الإدارة في إعداد تأكيدها عن فعالية الرقابة الداخلية، حيث إن الإدارة قد تعد تأكيدها في صورة تقرير منفصل أو في صورة خطاب يوجه للمراجع. وفي حالة إعداد الإدارة لتأكيداتها في صورة تقرير منفصل، فإنه من الضروري أن يتضمن تقرير المراجع عن تأكيد الإدارة بخصوص فعالية الرقابة الداخلية، الفقرات التالية:

1- فقرة افتتاحية.

2- فقرة النطاق.

3- فقرة الحدود الملازمة.

4- فقرة إبداء الرأي.

وقد نص قانون Serbans oxley على ضرورة قيام الإدارة بإعداد تقرير لتقويم الرقابة الداخلية، ثم قيام المراجع بتقويم هذا التقرير وإبداء رأيه بمدى صدقه ودقته، ونعتقد أن على المعايير الدولية أن تحذو حذو المشرع الأمريكي الذي أخذ يجد صدى مماثلاً في بعض الدول الأخر كبريطانيا وأستراليا، نظراً إلى أهمية قيام الإدارة بالتقرير عن الرقابة الداخلية، وقيام المراجع ببيان رأيه في مصداقية هذا التقرير، ونبين فيما يلي نموذجاً لذلك التقرير:

## تقرير المراجع المستقل

- نحن قد فحصنا تأكيد الإدارة أن شركة ..... لديها رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية في 31/12/2007، الذي يتضمنه تقرير الإدارة المرفق عن الرقابة الداخلية.
- وقد تم الفحص وفقاً للمعايير التي أصدرت بوساطة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وبالتالي، فإنه قد تضمن الحصول على فهم للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، واختبار فعالية تصميم وتشغيل الرقابة الداخلية وتقويمها، والإجراءات الأخرى التي نعدّها ضرورية، وإننا نعتقد أن الفحص يوفر أساساً معقولاً لرأينا.
- وبسبب الحدود الملازمة لأي رقابة داخلية، فإنه قد لا يتم اكتشاف بعض الأخطاء أو المخالفات أيضاً، فإن توقع أي تقويم للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية يخضع لمخاطر أن الرقابة الداخلية قد تصبح غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات قد تخفض.
- في رأينا إن تأكيد الإدارة أن شركة ..... لديها رقابة داخلية فعالة على إعداد التقارير المالية في 31/12/2007 قد حدد بعدالة، في كل الجوانب المهمة اعتماداً على المقاييس الموضوعية.
- الاسم : .....
- التوقيع: .....
- التاريخ : / /

ويمكن تعديل التقرير السابق في حالة وجود أي من الحالات التالية:

- - نقطة ضعف مهمة.
- - قيود على نطاق الفحص.
- - أحداث لاحقة قد يكون لها تأثير مهم في الرقابة الداخلية.
- - الارتباط بإبداء الرأي في تأكيد الإدارة بخصوص جزء من الرقابة الداخلية.
- - الارتباط بإبداء الرأي في تأكيد بخصوص ملاءمة تصميم الرقابة الداخلية.
- - المنشأة تستخدم مقاييس للرقابة لم تراعى عند إعدادها العناية الواجبة.
- وفي حالة إعداد الإدارة تأكيدها في صورة إقرار، فإنه يجب على المراجع الإشارة في الفقرة الافتتاحية إلى خطاب الإقرار وتاريخه، وإضافة فقرة خاصة تتضمن أن توزيع تقرير المراجع يقتصر على مجلس الإدارة والإدارة، وأن المعلومات التي تتضمنها يجب ألا تستخدم في أي غرض آخر.